

اجتماع اللجنة التنفيذية عبر الإنترنت في 28 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

EC 11

قرار بشأن فلسطين-إسرائيل

الدعوة إلى إيجاد حلّ دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني عن طريق وسائل سلمية

تشعر اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للصناعات بالصدمة والسخط نتيجة الأفعال غير الإنسانية التي نشهدها في غزة وإسرائيل. إننا نُرحّب بالقرار المؤقت الحالي لوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن والسجناء، ونضم صوتنا إلى المطالبات المتكررة للأمين العام للأمم المتحدة والقاضية بوقف فوري ودائم لإطلاق النار، بالإضافة إلى الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، وضمان سلامتهم، وتقديم مساعدات الإغاثة التي تلبّي الاحتياجات الإنسانية للسكان في غزة حيث تنكشف أمام أعيننا أحداث كارثة إنسانية.

ندعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وتكريس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. كذلك، ندعو إلى رفع الحصار المفروض على غزة.

نندد صراحةً بهجوم حركة "حماس" على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر حيث اغتيل بوحشية أكثر من ألف إسرائيلي وأُخذ أكثر من 200 شخص رهائن. ونحن ندين اعتداءات "حماس" الجارية كما ندين بأشد العبارات الممكنة العقاب الجماعي الذي تنزله إسرائيل بالشعب الفلسطيني في غزة، إذ تُعتبر هذه الممارسة انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي بموجب المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة. فقد أدى الهجوم المضاد غير المتناسب الذي تشنه إسرائيل على غزة إلى وفاة آلاف الفلسطينيين حتى الآن وأدخل مئات آلاف المدنيين في غزة في كارثة إنسانية.

نطالب بحماية كلّ المدنيين، تبعاً للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الدولية.

بموجب القرار المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ندعو إلى توفير إغاثة إنسانية كاملة وفورية وأمنة وغير مقيّدة ومتواصلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر توفير المياه والغذاء واللوازم الطبية والوقود والكهرباء، لتلبية أهم الحاجات الأساسية للشعب المدني الفلسطيني في قطاع غزة.

وندعو أيضاً إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المدنيين المحتجزين كرهائن، ونطالب بتوفير الأمان والرفاه لهم وبمعاملتهم معاملة إنسانية بما يتوافق مع القانون الدولي.

ونطالب بأن يحترم الطرفان القانون الدولي وبإجراء تحقيق شامل في كل جرائم الحرب ومحاكمة مرتكبيها. أما القوانين السارية التي يجب أخذها بعين الاعتبار فهي اتفاقيات جنيف في العام 1949 ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

نستنكر الهجمات المقصودة بحق الشعب المدني، والهجمات المتمدة على المستشفيات أو المدارس أو المباني الدينية أو الآثار التاريخية، بالإضافة إلى الهجمات المقصودة مع العلم أنّ هذه الهجمات ستتسبب بخسائر عرّضية للأرواح البشرية أو إصابات أو أضرار للبنية التحتية المدنية.

علاوة على ذلك، ندعم بالكامل دعوة الحركة العمالية العالمية، كما هو مذكور في البيان المشترك للاتحاد الدولي للصناعات الصادر في 11 تموز/يوليو 2023 بقيادة النقابات العمالية، إلى النظر في كل الخيارات المحتملة والتدقيق فيها لاستهداف والضغط على الشركات والعمّال والمستثمرين المشاركين في الانتشار المتواصل للمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعي أو المسهلين له في الأراضي المحتلة.

ونكرّر مطالبتنا بوقف فوري للأعمال العدائية وبمتابعة المفاوضات من أجل التوصل إلى حلّ عادل ودائم للصراع، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلّا من خلال طرق سلمية، بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، وبما يتوافق توافّقًا تامًا مع القانون الدولي، على أساس حلّ الدولتين.

بصفتنا نقابات عمّالية، ندافع عن السلام والعدالة والحقوق المتساوية وعن الديمقراطية والكرامة الإنسانية والمساواة في السيادة بين جميع الشعوب والدول. وتدعو اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للصناعات جميع النقابات المنتسبة إلى اتخاذ موقف داعم لإنهاء الحرب، والدفاع عن حقوق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وأمنهما، والدعوة إلى حلّ سلمي وعادل للصراع.

في الوقت عينه، علينا أن نقف إلى جانب حرية التجمع لضمان قدرة الناس على التظاهر سلميًا. وعلينا التصدي للأقطاب التي تغذيها المعلومات الخاطئة أو الجهل، ويجدر بنا أن نواجه التعصّب الديني، وخصوصًا القوى المعادية للسامية والتعصب الأعمى ضدّ المسلمين وكلّ أشكال خطابات الكراهية التي يمكن أن تؤدي إلى صراع أكبر. تضامننا أساسي في هذا الوقت.
